

توطئة:

تُسمى المماثلة في الإعراب عند التّحَاة إتباعاً، كما يُسمى اللفظ الثاني من المتماثلين تابعاً والأول متابعاً، وعليه فإنهم يحصرون التّتابع فيما هو آت ذكره؛ (النعت، والعطف والتوكيد، والبدل).<sup>(1)</sup>

أولاً: النّعت (الصّفة):

1. حَدَّه:

«لُفْظٌ يُذْلِّ عَلَى وَصْفٍ فِي اسْمٍ قَبْلَهُ، وَيُسَمَّى الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ مَنْعُوتًا، أَوْ مَوْصُوفًا».<sup>(2)</sup>

2. أنواعه:<sup>(3)</sup>

أ) النّعت الحقيقى؛ وهو الذي لا يخالف منعوته، ويتبعه فيما يلي:

(الرّفع / النّصب / الجرّ)، (الإفراد / الثنوية / الجمع)، (الذكر / التّأنيث)  
(التّعريف / التّنكير).

أمثلة: (اشترىت محظة جميلة/ سألني  طفل صغير عن كيفية الصلاة/ سافرت إلى بلدين عربين).

ب) النّعت السّببي: وهو الذي يتبع - ما قبله- منعوته في (الرّفع / النّصب / الجرّ)  
(التّعريف / التّنكير)، ويصف ما بعده، متّبعاً إياته في (الذكر / التّأنيث).

أما من حيث (الإفراد / الثنوية / الجمع) فإنه لا يتأثر بما قبله ولا بما بعده، بل يلزم  
حالة الإفراد مطلقاً، نحو: دخل الأستاذ الطيبة رواحيم / غادرت الطالبات الجميلة شمائلهما.

(1) ينظر: إبراهيم مصطفى. إحياء التّحو، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط(2)1413هـ، ص114.

(2) محمد محى الدين عبد الحميد. مبادئ دروس العربية، دار نور المكتبات، جدة، ط(2)1421هـ، ص115.

(3) ينظر: محمد علي أبو العباس. الإعراب الميسر، ص117.

## تعليق:

- قد يرد النّعْتُ جملة ( فعلية / اسمية )، أو شبه جملة ( ظرفًا / جارًا و مجروراً ) أو مفرداً ( ليس جملة ولا شبه جملة ).<sup>(1)</sup>
- قد يقطع النّعْتُ عن تبعية منعوته من النّاحيَةِ الإعرابية لأغراض بلاغية ودلالية مختلفة، فيعرب إما خبراً لمبتدأ مذوف، وإما مفعولاً به لفعل مذوف، ولا يجوز قطع النّعْتُ عن المنعوت إلا إذا كان هذا الأخير مستقلاً عن نعنته.<sup>(2)</sup>

## ثانياً: العطف:

مما لا يخفى علينا أنَّ العطف ينقسم إلى قسمين هما: عطف النُّسق و عطف البيان  
وبما أننا تحدثنا سابقاً عن عطف النُّسق، سنحاول - بِإذنِ الله عزٌّ وجلٌّ - في هذه المحاضرة أن نتعرّف على عطف البيان.

### 1. عطف البيان:

« عطفُ البيان، جَرِيانُ اسْمٍ جَامِدٌ مَعْرُوفٌ عَلَى اسْمٍ دُونَهُ فِي الشَّهْرَةِ، أَوْ مُثْلُهُ يُبَيِّنُهُ كَمَا يُبَيِّنُهُ النَّعْتُ، وَلَا يُشْتَرِطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًا، وَلَا فِي حُكْمِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّأكِيدِ بَيْنَ إِذِ التَّأكِيدِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفَاظِ مُخْتَصَّةٍ ».<sup>(3)</sup>

أما عن فائدته فتحصر في « إيضاح متبوعه، إنْ كَانَ المَتَبَوَّعُ مَعْرُوفًا (... ) وَتَخْصِيصُهِ إِنْ كَانَ نَكْرًا ». <sup>(4)</sup> وهو يشبه (البدل) من حيث كونه اسمًا جامداً مثلما أنَّ (البدل)  
اسم جامد.<sup>(5)</sup>

(1) ينظر: أحمد الهاشمي. القواعد الأساسية للغة العربية، ص(282/283).

(2) ينظر: محمد علي أبو العباس. الإعراب الميسر، ص119.

(3) ابن عصفور. المقرب، تج: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، دد، دب، ط1(1392هـ)، ج 1 ص248.

(4) مصطفى الغلايني. جامع الدروس العربية، ص509.

(5) ينظر: ابن الأنباري. أسرار العربية، ص296.

## ٢. أحكامه<sup>(١)</sup>

- يجب أن يوافق متبعه فيما هو آت ذكره: (أوجه الإعراب)، (الإفراد/ الثنوية/ الجمع)  
(التذكير/ الثنائيّة)، (التعريف / التذكير).

- الفرق بين عطف البيان والبدل هو أن هذا الأخير يكون مقصوداً بالحكم دون المبدل منه، في حين أنّ عطف البيان الذي يُعدُّ تابعاً، لا يعتبر مقصوداً بالحكم بل المقصود هو المتبع.

- كل ما يصلح أن يكون عطف بيان، يصلح أن يكون بدلاً، باستثناء ما يلي:

✓ إذا كان التابع مفرداً منصوباً، والمتبوع منادي مبنياً على الضم في محل نصب، نحو: يا زميلٍ عليّاً. فلا يكون التابع إلا عطف بيان.

(عليّاً: عطف بيان، ولا تصح أن تكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ولو كررنا العامل هنا لقلنا: "يا عليّاً"، وذلك غير جائز؛ لأنه مفرد ليس مضافاً مبنياً في النداء ولا ينصرف).

✓ إذا كان التابع مجرداً من (ال)، والمتبوع بـ (ال)، وقد أضيف إليه صفة بـ (ال) فيتعين أن يكون التابع عطف بيان لا بدلاً. نحو: أنا المكرم الزائر عليّ.

[عليّ: عطف بيان، ولا يصلح أن يكون بدلاً لعدم صحة تكرار العامل، ولا يصح أن نقول: أنا المكرم عليّ)؛ لأن الصفة إن كانت بـ (ال) لا تضاف إلا لما فيه (ال)، أو ما أضيف إلى ما فيه (ال)].

(١) ينظر: محمد علي أبو العباس. الإعراب الميسر، ص 122.

### ثالثاً: التوكيد:

١. حَدَّهُ<sup>(١)</sup>:

«لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث، أو المحدث عنه».

٢. أنواعه:

أ) توكيد لفظي:

يتم من خلال «إعادة اللفظ الأول بعينه بقصد التقرير، أو خوف النسيان، أو عدم الإصغاء سواء أكان هذا اللفظ اسمًا، أم فعلًا، أم حرفاً، أم جملةً (اسمية أو فعلية)، مثال الاسم(..) قول الشاعر: أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ .. كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَاجِ بِغَيْرِ سَلاحٍ»<sup>(٢)</sup> ومن أمثلة التوكيد اللفظي نذكر ما يلي:

- قَدِمَ مصطفى مصطفى (تكرار الاسم الظاهر بلفظه).
- غادرت أنا (تكرار الضمير).
- رأيت رأيُث القمر (تكرار الفعل بلفظه).
- لا، لا أكذب (تكرار الحرف بلفظه).
- أحب أمي وأبي، أحب أمي وأبي (تكرار الجملة بلفظها).
- ذهبت راحت آسيا (تكرار المؤكّد بمرا遁ه).

ب) توكيد معنوي:<sup>(٣)</sup>

« يكون بالفاظ مخصوصة هي: النفس، والعين، وكلًا وكلنا، وكل، وجميع، وعامة، وأجمع ويترفع من الكلمة أجمع ثلات كلمات أخرى للتوكيد هي: جماعة للمفردة المؤنثة، وأجمعون لجماعة الذكور، وجُمَع لجماعة الإناث».

(1) ابن عصفور. المقرب، ج 1، ص 238.

(2) أحمد مختار عمر وأخرون. التدريبات اللغوية والقواعد النحوية، مطبوعات جامعة الكويت، ط 2 (1420هـ) ص 253.

(3) المرجع نفسه، ص 254/256.

ويشترط في المؤكّدات السالفة الذكر أن تُضاف إلى ضمير يناسب المؤكّد، باستثناء (أجمع وجماع، وأجمعون، وجمع).

ومن أمثلة التوكيد المعنوي نورد ما يلي:

(حضر الولد عيّنة / حضر الولدان أنفسهما / رأيت القوم كلّهم / حضر الطالبان كلاهما والطالبان كلّاهما).

فائدة التوكيد المعنوي:<sup>(1)</sup>

- التوكيد بـ(النفس) وـ(العين) يزيل احتمال المجاز في الكلام أو السهو أو النسيان.
- التوكيد بـ(كل) وـ(جميع) وـ(عامة) للذلة على الإهاطة والشمول.
- التوكيد بـ(كلا) وـ(كلتا) يفيد إثبات الحكم للاثنين المؤكدين معاً، ولذلك لا يمكننا قول: (اختصم الولدان كلاهما)، لأن المخاصة لا تقع إلا من اثنين فأكثر، وعليه يجب حذف لفظة (كلاهما)، ولا حاجة إلى توكيد ما قبلها.

تعليق<sup>(2)</sup>:

- التوكيد المعنوي بالألفاظ الموالية: (كله / كلها / كلّهم / كلّهن)، يزداد قوة إذا أتينا بعد ألفاظه بالألفاظ التالية: (أجمع / جماع / أجمعين / جمّع).

نحو: حضر الطلبة كلّهم أجمعون.

ويمكن التوكيد بـ(أجمع / جماع / أجمعين / جمّع) ولو لم يتقدّمها لفظ (كل).

قال تعالى: ﴿وَلَا غُوَيْثُمْ أَجْمَعِين﴾. سورة الحجر، الآية 39.

- لا يمكن تثنية (أجمع / جماع)، ويُستغنى عن ذلك بلفظي (كلا / كلتا).

---

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 504.

(2) نفسه، ص 505 / 504.

- يُؤكّد الظاهر بالظاهر، أمّا الضمير فيُؤكّد بالضمير وبالظاهر.
- ثُجمع لفظي التوكيد (النفس / العين) إن كان المؤكّد بهما مجموعاً، نحو:  
حضر الأولياء أنفسهم / أعينهم. أمّا إن كان متّى فالأحسن جمعهما، نحو:  
حضر الوليّان أنفسهما / أعينهما.
- يجوز جر لفظي التوكيد (النفس / العين) بالياء الزائدة، نحو:  
حضر الأستاذ نفسه (النفس: توكيد مجرور لفظاً، مرفوعاً مهلاً).

رابعاً: البدل:

1. حدّه:

« هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، والمقصود بالواسطة حرف العطف ». <sup>(١)</sup> وبهذا نكون قد استثنينا التوابع السالفة ذكرها؛ (العطف والنتع والتوكيد).

2. أنواعه: <sup>(٢)</sup>

أ) بدل كل من كل (البدل المطابق):

- إذا كان البدل عين المبدل منه، نحو: شكرت عليّاً أخاك.

ب) بدل بعض من كل:

- إذا كان البدل بعضاً من المبدل منه، سواء أكان أقلّ من الباقي، أم مساوياً له، أم أكثر منه، ويشترط في هذا النوع من أنواع البدل أن يضاف إلى ضمير يعود على المبدل منه، نحو: أكلت التفاحة ثلاثة / نصفها / ثلثتها.

(1) محمد علي أبو العباس. الإعراب الميسر، ص 125.

(2) ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد. التحفة السننية بشرح المقدمة الأجرامية، مكتبة السنة، القاهرة، د ط 96)، ص 1049هـ.

### ج) بدل الاشتمال:

- إذا كان بين البدل والمبدل منه ارتباط من دون الكلية والجزئية، ويشرط في هذا النوع أيضاً أن يضاف إلى ضمير يعود على المبدل منه، نحو: أعجبني الولد حفظه.

والفرق بين هذا النوع والنوع السابق ذكره، يكمن فيما يلي:<sup>(1)</sup>

(بدل بعض من كل) يكون التابع فيه جزءاً حقيقياً من المبدل منه، أما (بدل الاشتمال) فيقولون عنه «إنه تابع يعين أمراً عرضياً، ووصفها طارئاً من الأمور والأوصاف المتعددة التي تتصل بالمتبوع، ويشتمل عليها معنى عامله إجمالاً بغير تفصيل».

### د) بدل مُبَابِين:<sup>(2)</sup>

- إذا لم يُطابق البدل المبدل منه، ولم يكن بعضاً منه، كما لم يكن المبدل منه مشتملاً عليه، وهو ثلاثة أقسام:

✓ بدل الغلط: لفظ يذكر لتصحيح الغلط الذي سبق إليه اللسان، نحو:  
 جاء المدير المفتش (ذكرت المدير غلطًا ثم صحّحت الغلط فأبدلت منه المفتش).

✓ بدل التسْيَان: لفظ ذُكر ليكون بدلاً من لفظ تبيّن بعد ذكره فساد قصده، نحو:  
 زرت المغرب ليبيا (بعد إدراك فساد القصد أبدلت ليبيا من المغرب).

والفرق بين بدل الغلط وبدل التسْيَان أن الأول متعلق باللسان والثاني متعلق بالجناح.

✓ بدل الإضراب: لفظ يُعدَّ به عن المبدل منه الذي كان مقصوداً، لكنه صار في حكم المتروك، نحو: أحضر محفظة، كتاباً (الإضراب عن الأمر الأول الذي كان مقصوداً، وجعله في حكم المتروك).

(1) عباس حسن. النحو الوافي، ج 3، ص (667 / 669).

(2) ينظر: مصطفى الغلايني. جامع الدروس العربية، ص (507 / 508).